مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب (دراسة في إشكالية الإدارة)
اسم الكاتب: أ.د. منعم صاحي العمار، م.م. شيماء تركان صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7092
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 15:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب ((دراسة في إشكالية الإدارة))

أ.د. منعم صاحي العمار*
Thjh40342@yahoocom

م.م. شيماء تركان صالح**
Shamia_705@yahoo.com

الملخص

ترمي هذه الدراسة، البحث في الفرص المتاحة للعراق لمجابهة تحدي داعش، وبذات الوقت إعادة النظر بمقومات أمنه، على أسس صحيحة يتم عبرها الاستفادة من تجربته الحالية وانفتاحه لاسيما بعد أحداث الموصل ٢٠١٤ على المحيطين الإقليمي والدولي، شرط أن يضمن ذلك الانفتاح رصانة سياسته الوطنية وتبني عقيدة عسكرية وإستراتيجية تتيح له توظيف المتغيرات والوصول إلى الهدف بأسرع وقت وأقل كلفة. إنها محنة إدارة بكل تفاصيلها، فالموارد متوفرة على مختلف أنواعها، والتغيير الإقليمي والدولي بدا في صف العراق، ما على العراقيين إلا شحذ الهمم والعقول لتدبرّ صورة ما يرنون إليه من أمن. ولتكن مجابهة داعش، حيازة لإنجاز لا مجابهة تحدٍ فحسب، وتلك هي الإدارة الإستراتيجية التي ينبغي لها الحضور في مدركات الساسة العراقيين. إنها مجرد دعوة وإبراء للذمة.

المقدمة

منذ العام ٢٠٠٣، والعراق يمر بمحن متوالية، لم تصادف الإدارة الإستراتيجية لحيثياتها وانعكاساتها على حد سواء. فكان الوطن ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب كما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الشعب وقوداً لها بعد أن حقق الإرهاب بغيته في جرّ العراقيين لمبتغاه. إنه جرح تاريخي لم يصادف لحد هذ اللحظة وصفة علاج ناجح أو على الأقل مداواة له. فكل ما يجري هو تهدئة أعراض نخر الجرح للعظم الحامل للعراق الواحد. ليكون العراق الدولة/ الضحية

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.
** كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

للإرهاب بعد أن صادف الانتشار والتقوقع والمتظهرّ بأساليب وأدوات وإدارة عراقية.. وذلك خطل تاريخي، لا يغتفر، ستحاسب الأجيال القادمة، الساسة العراقيين عليه بعد أن قايضوه من دون دراية، بوطنهم وكأنني بهم غرباء يقفون على أرض لا سطوة لها عليهم .. إنها محنة انتماء قبل أن تكون محنة سياسة.

ورغم ذلك مازال الأمل معقود على صحوة العراقيين لكي يروا الإرهاب عدواً، وتلك هي البداية أو المفتاح. فيا ترى ما هي مكانة ذلك في الواقع؟ هذا ما سنبحث فيه في ثنايا هذه الدراسة.

أولاً: متبنيات أولية.

أضحى ضمان الأمن الوطني لأية دولة في عالمنا المعاصر سواءً كانت متقدمة أم نامية، قضية مركزية تحتل هرم الأولويات الإستراتيجية تبعا لأمن وخصائص النظام العالمي حيث التداخل في المصالح وسرعة التغير، فضلاً عن التأثر والتأثير، مما يدفع بالدول منفردة أو مجتمعة إلى أن تجعل من أمنها المحور الأساس لحركتها الداخلية والخارجية لطالما ظل الأمن يمثل جوهرما تطمح إليه الدولة من استقرار سياسي ومجتمعي[1].

وعليه لا غرابة في أن تهتم الدول بصياغة إستراتيجيتها الخاصة بأمنها تعلّم فيها بوضوح مصالحها الحيوية، وترسم الأهداف وتختار الوسائل المناسبة لإتمامها. وإذا كان وجود إستراتيجية الأمن الوطني بهذه الأهمية للدول، فإن العراق الجديد هو بحاجة ملحة لوجود مثل هذه الإستراتيجية، ذلك لأن الواقع الحالي الذي يعيشه العراق بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلاً عن المستقبل الذي يعيشه العراقيون ويتمنوه لهم ولأبنائهم، بات يتطلب أكثر من أي وقت مضى وجود إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف وآليات التنفيذ، شرط الانتباه إلى أن هذه الدعوة، لا تحمل وجهاً دعائياً بل هي ميدان من ميادين المعرفة العلمية

---

[1] عن مكانة ذلك الإدراك في ضوء مجتمعية مفهوم الأمن، ينظر:

B.Buzan, People, States and fear. An Agend a for international Security studies in the post– cold war era, Review of international studies, No. 1, 1996, p.p.31–34.

وركناً أساسياً في بناء الدولة وتطورها وترتيب علاقاتها داخلياً خارجياً (إقليمياً ودولياً)، بما يساعدها على تلمس حقها الطبيعي في الوجود التاريخي حيال دول وقوى تمتلك القدرات المؤثرة في ذلك الوجود.. فكانت مهمة تحصينه مهمة لا تغالب من حيث الأهمية[١]، نفضاً للقطات المشكّلة لصور الهوان[٢].

فليس من المتصور ولا المعقول في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أن ترى دولة تمتلك أرثاً غائراً في العمق، وإمكانيات تفوق التصور، أن تستجدي رؤى ومواقف لحصانة وجودها، بل وصيانة أمنها من الآخر. فالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة لم يعثر بكل مؤسساته على مقتربات بناء إستراتيجية تعين قادته وأبنائه على الاقتراب من حافة التفكير بالذات الوطنية[٣] التي يمكن اعتمادها كناموس قياس للمصالح والأهداف معاً (لقطة الهوان الأولى).

ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة في الداخل والخارج، ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة ليس لأن الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخم بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً على العراق، حتى أصبح الأخير ساحة قياس لتأثيراتها وربما ساحة بناء لتداعياتها المختلفة[٤]، بل لأن أبنائه مازالوا دون عتبة بناءإستراتيجية حقيقية له، وكانوا دون عتبة العثور على نموذج لإدارة ملفاته المتعددة أيضاً (لقطة الهوان الثانية).

---

(١) للمزيد عن هذه الحاجة، ينظر: محمد نعمة الحسن، أثر الإستراتيجية العسكرية في صياغة إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٨ وما بعدها.

(٢) أياد نوري محمد، نحو صياغة لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي، دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص ب وما بعدها.

(٣) عن دور تلك الذات (الهوية) في صياغة الأمن كمعيار قياس لمدركاته وناموس تحقيق لأهدافه، ينظر:
F.R. Aravena, Human security, emerging concept of security in the twenty-first century, disbarment form, Unesco, 2002, p.p.16-18.

(٤) كما حصل ذلك مع أزمة البرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية. للمزيد ينظر:
D.Mockli, Strategic trend 2012: Key Developments in global affairs center for security studies, Switzrland, 2012, p.p.9-11.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة باتجاه تنمية الرؤى المطروحة لصيانة الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠٠٣، ولغاية الآن، إلا أن الارتقاء بمستوى الأداء الإستراتيجي لم يزل دون حافة المبادلة بين الفعل والمتغّير الفعّال في الساحة، حتى إذا ما انتبه العراقيون لحالهم بعد أحداث الموصل ٢٠١٤، وجدوا أ جهودم على مدار السنين الماضية قد ذهبت سدى، وإنهم مازالوا عند نقطة الشروع لا حراك ولا فاعلية، رغم كل المؤسسات التي أنشأوها والأموال التي أنفقوها. فمعطيات الأمن الوطني العراقي لم تزل تتأثر بكل متغير، ودون قدرة على التأثير. وهذا هو سر الاستباحة له (لقطة الهوان الثالثة).

فيا ترى كيف يقترب العراقيون من نقطة الشروع لبناء إستراتيجية وطنية لأمنهم؟ وهل هم مؤهلون لذلك؟ وما هو المدى الزمني اللازم لذلك البناء؟ وهل نبدأ ترميم ما هو كائن أم نبدأ من جديد؟ وما هي مسؤولية الحكومة الجديدة في ذلك؟ وكيف لنا أن نبدأ والإرهاب يزداد يوماً بعد يوم قوة وتحدياً؟ بل وحيّدت أفعاله، بمختف تفاصيلها ومدياتها وآخرها أحداث الموصل ٢٠١٤، القوات المسلحة النظامية من أي تأثير، حتى بدا الأمر، ظاهرة إقليمية ليس في العراق فحسب بل في كل الدول سيما العربية منها، وآخرها اليمن على حد قول جمال بن عمر المبعوث الأممي لإدارة أحداثه[١] . (لقطة الهوان الرابعة).

ثانياً: الأمن الوطني (المفهوم والدلالات).

لا تجني بالقول، إن الأمن كمفهوم وكمصطلح، لم يصادف الاهتمام المتواتر به، ولا التطور الذي لاحه عبر العقود الماضية، لولا التغيير الذي أصاب المنجزات التاريخية للشعوب والأمم ومنها الدولة[٢]، حتى أصبح حاملاً لقيم ثابتة (كأسس نظرية)، ولقيم مكتسبة تعتمد في رؤيتها على ما تجود به جهود الشعوب والدول (النظم) في حيازة ما يمكن أن يحقق لها الاطمئنان وغياب التهديدات. وهنا بدا الأمن وكما أشارت إليه دورية الدفاع الأمريكية في تقريرها الصادر في

---

(١) ينظر تصريح جمال بن عمر في صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤.

(٢) معمر منعم العمار، الدولة وإستراتيجية إدارة التغيير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٤، ص١٥١. وكذلك:

J.A.Lecuyer, A national security staff for te 21st century, strategic studies institue, U.S, 2012, p.p. 11-14.

شباط ٢٠٠٦، وكأنه معادلة ذاتية وموضوعية، بل صناعة تحويلية، مواردها الأولية، القيم الثابتة التي تتعلق بالفطرة الإنسانية، وآلياتها (الأفكار التي تمثل مرجعية للتدابير التي تتخذها الدولة)، بدءً من الفلسفة (الفكر الإستراتيجي) وانتهاءً بالتسلح وصور التهديد به أو بإستخدامه[١]. وهنا لا يخطئ من يظن بأن الأمن حقيقة ملازمة للفرد والدولة، بل هو غريزة طبيعية عمادها الخوف والإحساس بالخطر[٢]، الدافع وراء الترتيبات الأفقية التي يلجأ لها الفرد مثلما تلجأ لها الدولة لحماية ذاتها وضمان بقائهما. الأمر الذي جعل مدلولات الأمن تلتقي عند مجتمعيته الغرضية ولا تختصر بالقوة فحسب. وعلى هذا الأساس، وكما يقول (ل. جي كاربتير/ المدير التنفيذي لمعهد الدراسات الاستراتيجية/ واشنطن في الأيام الأخيرة من حكم الرئيس ريغان)، إن الأمن بدا متجسداً في ثلاثية واضحة حيث (الإدراك، بناء القدرات وتوظيفها، تطويع التوقع لصالح صياغة الأهداف). فإذا ما ضبطت هذه الثلاثية من قبل الدولة، أصابت الأطمئنان على حياضها وشعبها، بل وعلى مصالحها الحيوية وتنميتها لصالح إدامة مفعولها الرجعي لحقيقة ما تستهدفه من أمن بجميع جوانبه[٣]. عندها يكون التغيير (ملاحقة وتحسب) قانون صناعة الأمن وصياغة إستراتيجياته المختلفة[٤]. وهذا الأمر مازال غائباً في العراق منذ عام ٢٠٠٣، فلم تتطوع أية جهة أو مؤسسة، إلى تحقيق (استباق استدلالي) لمظاهر الأمن الوطني العراقي، باعتباره نتاج التغيير لعام ٢٠٠٣ الذي استهدف العراق كدولة رغم ضخامة التحديات التي لم تؤثر بالأمن، كمعطى، بل عرضّت الدولة إلى التقسيم والتفتت. لذا لا غرابة في قول باراخ خانا في كتابه (كيف ندير العالم)، إن العراق، كبقية الدول العربية، أعطى نموذجاً صارخاً لاختلال الرؤى الأمنية الجامعة

---

(1) **U.S. Report, 12-8-2006, p. 7.**

(٢) **تلك الفطنة مأخوذة أساساً مماتعنيه مفردة (الأمن) لغوياً. للمزيد ينظر: محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٢٦. وكذلك محمد أحمد قدوري، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٤٦ وما بعدها.**

(3) **Led Galen Carpter, The new world disorder,foreign policy, No.84,1991, p. 31.**
وعن جدوى البحث في هذه الثلاثية، ينظر:

C.weber, International relations theory a critical introduction, routledge, British library cataloguing. 2 edition, 2005, p.p. 51-53.

(4) **M.L.Lacy, Security and climate change: International relations and the limits of realism, routledge, 2005, p.63.**

لديه. الأمر الذي جعل من التقسيم (تفتت الدولة ووحدتها الوطنية) خياراً واقعياً لا سيما عندما يغلف بنتائج الديمقراطية[١].

والأمن بوصفه المصلحة الأولية لكل دولة حيث ضمان بقائها وأساساً لعلاقاتها مع الدول الأخرى، يبقى أساساً في بناء الدولة ذاتها. فبدون الأمن لا وجود للدولة بمعناها التام. وهذا ما نلاحظه واضحاً في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الآن. فالأمن كمفهوم هو أمن الحكام والمحكومين، كما وصفه الماوردي في كتابه (أدب الدنيا والدين) عندما أثبت شموليته بستة أبواب لكي تصبح أمور الدنيا منظمة، هي، دين يتبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، ورحب دار، وأمل فسيح، وأمن عام. فيما اختصر أبن خلدون تلك الأبواب بالقوة (الملك والجيش) من جهة، والمال (القدرة) من جهة أخرى، شرط مضاعفة الحذر والاهتمام بالجماعة[٢].

وقد أوجبت جميع الأديان السماوية ضرورة ضمان الأمن كبوابة للسلام. فالدين اليهودي والمسيحي[٣]، وكذلك الإسلام الذي أشار إلى الأمن قولاً وفعلاً، عبر ٣٩٠ موضع في القرآن الكريم[٤]. كما وردت جملة من التأكيدات على الأمن وأهميته في كتاب نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام)، أهمها وصاياه لولاته واتباعه بضرورة وأهمية الحيطة الأمنية ((إلى الله أشكو بلادة الأمين ويقظة الخائن))، ((صلادة الأمن تنكدها مرارة الخوف والحذر))[٥]. وفي تلك

---

[١] عن أصل هذه الفكرة، ينظر: باراخ خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٣-٤٦.

[٢] عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣١٧-٣٢٠.

[٣] كما هو الحال في سفر لوقا/ ٢، ويوحنا ١٤. للمزيد ينظر: فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، الطبعة الأولى، دار غيدان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١ ، ص٢٠-٢٢.

[٤] كما هو منصوص في سور: قريش/ الآية ٤، التين/ الآية ٣، النور/ الآية ٥٥. للمزيد ينظر: بشير الوندي، الأمن المفقود، الطبعة الأولى، دار الصفار، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٠ وما بعدها.

[٥] للمزيد ينظر: محمد صادق الهاشمي، المنهج الأمني في نهج البلاغة، الطبعة الثانية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد ٤ ٢٠٠٩، مطبعة الصنوبر، ٢٠٠٩، ص٤٣.

الوصايا، جذر لما يسود الآن من جهود تنظيرية لمفهوم الأمن حيث تقسيمه إلى أنماط منها (الأمن الوقائي، الأمن الاحترازي، الأمن المعلوماتي)[1].

ليس من مكرور الكلام، القول، بأن الاستخدام المتواتر لمفهوم الأمن يعود بتاريخيته إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت الأدبيات تترى لتحقق ملياً في كيفية ضمان الأمن ونبذ الحروب، وكان من نتائج ذلك بروز نظريات الردع والتوازن...الخ[2]. وقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية مفهوم الأمن بأنه (قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية). وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه (حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة خارجية). ويرى (كنيث والتز/ من أبرز الباحثين المتخصصين في معهد بروكينز للدراسات الإستراتيجية)، بأن الأمن هو الغاية الأسمى في نظام فوضوي، إذ يمثل ويقرر قدرة الدولة على تأمين جميع مصادر قوتها لحماية مصالحها القومية وتطويرها[3]. ويرى الدكتور زكريا حسين المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية في مصر إن الأمن، مفهوماً وجوهراً، لا يتم تحقيقه أو ضمانه دون استحضار أربعة ركائز[4]:

١. إدراك التهديدات سواءً الخارجية منها أو الداخلية.
٢. رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.
٣. توفير القدرة على مواجهة التهديدات ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي لها
٤. إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات متصاعدة تتناسب مع تصاعد التهديدات سواءً الداخلية او الخارجية.

---

[1] للمزيد ينظر محاضرة الأستاذ الدكتور منعم العمار، الدلالات الأمنية في خطب ووصايا الإمام علي (عليه السلام)، ي كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨، ص٥.

[2] **R.Mathews and other, International conflict management, sear borought, Ontario, 1993, p.p.31-34.**

[3] نقلاً عن خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي، الواقع والمستقبل، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٣-٣٦.

[4] نقلاً عن مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٦.

في حين، تضيف مصادر أخرى، تساوقاً مع انتشار الحاجة للديمقراطية كوسيلة للحكم، ركيزة خامسة تتمثل في محاربة العنف الذي يستهدف حقوق الإنسان والتمييز العنصري وعدم وجود العدالة، لطالما ماتت شعوب من جراء هذا العنف مثلما ماتت في ميادين القتال[١].

ومهما يكن من أمر ما تقدم، فإن مفهوم الأمن غالباً ما يستقيم تصوره وفهمه من خلال مقتربين[٢]، أولهما، حصر وضبط التهديدات بأنماطها المختلفة (الانتقالية والمستديمة)، وثانيهما، صياغة الأهداف والوسائل اللازمة لضبط الأمن والوصول به إلى غاياته. وهكذا بدا الأمن واحداً وأن تعددت مجالاته أو وسائله، حيث طمأنة الشواغل وتحقيق الأهداف أو التعامل مع التغيير وضبط اتجاهاته بما يعزز من حيوية الدولة. وهنا لا يخطئ الدكتور (أحمد برقاوي) في كتابه نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي بالقول، إن الأمن يعني (سيادة الأمة أو الدولة على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الإطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي)[٣]، بمعنى ارتباط الأنا (القومية) بوجود الدولة الواعية لسيادتها ولأشكال التهديد الممكنة والمتوقعة، طالما بدا محرك التاريخ (التغيير) قائم على أساس إرادة الحرية لا إرادة القوة. عندها يبدو الأمن حالة شعورية واقعية، أساسها الإحساس بالطمأنينة والاستعداد التام لردع أي عدو. إنه حالة متلازمة وشاخصة لثنائيات التسلح والسلام، دون التفريط بنواصر العلاقة بينهما على حد قول (ريشارد كوبر/ من مؤسسة أمريكا الجديدة). ومن هنا نستطيع تلمس مكانة الحكومة (السياسة) في صياغة الأمن للدولة، طالما بدا الأمن جوهر ما تهدف إليه (الحكومات) حيث التنمية والاستقرار السياسي. وفي

---

[١] علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي، الطبعة الأولى، بلا دار نشر، بغداد، ٢٠١٠، ص٥٥ وما بعدها. وكذلك سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص١١-١٢.

[2] **P.G.Cerny, The new security dilemma, divisibility, defection and disorder in the global era, International studies, British International studies association, 2000, p.p.13-15.**

[٣] أحمد برقاوي، نحو تحديد نظري للأمن القومي العربي، في مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٢ وما بعدها. وكذلك عبد الجليل زيد المرهون، الأمن القومي العربي،رؤية في التحديات والخيارات، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٣٦، ٢٠١٠،ص١١٤وما بعدها.

سبيل الاقتراب من تلك الدلالات، نرى الحكومات تجتهد في نظرتها للأمن[1]، فمنها من ينظر له كلياً (أمن عام، أمن خاص)، ومنها من ينظر إليه من زاوية ما يحمله من صفات (أمن سلبي وأمن إيجابي)، وثالثة تنظر له من زاوية جغرافية (وطني، إقليمي، دولي)، وأخرى نظرة مراجعة من حيث الأهداف المرصودة إستراتيجياً (أهداف أمنية، سياسية، اقتصادية..الخ). وهناك من الحكومات من ينظر للأمن وكأنه أمن نظم حاكمة (رغم أن الحقيقة تقول لا أمن فعال من دون ديمقراطية، ولا استقرار دون حريات)) وهذا يعني إن الأمن لا يستقيم مفهوماً وواقعاً مع الاستبداد[2]. وهذا ما ابتليت به معظم الدول العربية التي تعرضت فيما بعد لانهيارها بمجرد انهيار نظمها السياسية الديكتاتورية كما هو الحال مع موجة الربيع العربي.

والمتحقق مما تقدم، يلحظ إن جميع تلك المهام، تولت تحقيقها الدولة كمعطى وكوجود. لطالما ظلت الدولة وحسب الطبيعة النهائية لسلطتها، الجهة الرئيسة والفاعلة في حماية حياضها ومواطنيها وحقوقهم، على الرغم من الاختلاف البيّن بين التقليديين والحداثيين حول تعريف تلك الطبيعة، وربطها بما يقدمه سلوك صناع القرار بهذا الصدد من تضحيات وتكاليف أو ما يجتهدون به من تدابير[3]، ومن هنا جاءت ملامح التمييز والتفرقة بين الأنظمة الديكتاتورية (الشمولية) والأنظمة الديمقراطية، وما يمكن أن تقدمه الأنظمة السياسية في سبيل السلم والاستقرار لدولها.

وضمن هذا الإطار يرى ستيفن كان، إن الحساسية الشديدة التي يتمتع بها الأمن تتطلب الكثير من التأني والمراجعة والحذر والجدية في التعامل مع قضاياه والابتعاد عن مبدأ التعالي في الخطاب واستحضار الآخرين وتحضيرهم منعاً من الاستمرار في العداء وارتفاع مستويات

---

(1) **Ch.A.Croker, Turbulent peace, The challenges of managing International conflict states institute of peace. Washington DC, 2001, p.p.41-52.**

(2) **عن هذه الحقيقة ودورها في انضاج الديمقراطية وإصلاح الدولة كحاضنة لها، ينظر: نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٩-٤١.**

(3) **يرى البعض إن سر هذا الاختلاف يكمن في تعلية الدولة كمعطى أو كوحدة أساسية في النظام الدولي لخيار الحرب في رؤيتها لضمان أمنها.. للمزيد ينظر: روبرت جيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٧.**

التهديد[١]. الأمر الذي دفع البعض إلى التقليل من دور القوة العسكرية في حيازة مستوى من الأمن أو السعي لتحقيقه، لصالح الحوار جذب الآخر خاصة عندما تتأكد النظم السياسية من مشروعيتها وشرعيتها[٢].

من جانب آخر، دفع التوسع الذي أصاب أهداف الدولة من ناحية، وتوسع التهديدات والتحديات التي تحيط بها من ناحية أخرى، إلى إدراك رؤية مفادها إن تحقيق الأمن الوطني لا بد وأن يعكس حالة التكامل بين أمن الدولة الداخلي والخارجي انطلاقاً من أن حماية الأمن الداخلي لا تتم بمعزل عن حماية الأمن الخارجي وإنما هي امتداد لها[٣]. طالما بدا الأمن الوطني يمثل حالة مجتمعية الاستهداف، وهذا ما ظهر جلياً مع تصاعد تأثير الإرهاب واستطالاته الجيوبولتيكية في انفغانستان والعراق وسورية ومصر وشمال أفريقيا وغربها، فضلاً عن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتبعاً لذلك، حظي الأمن، كمعطى وكهدف، بأولوية في التفكير الإستراتيجي لأية دولة لعدة أسباب[٤]:

١. كونه محور للسياسة الخارجية.
٢. ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية للدول التي تخوض صراعاً ضدها.
٣. كونه أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية بمختلف أبعادها.

وإزاء ذلك، وبغية تحقيق تكامل بين تلك الرؤى، توجب الإقرار بـ؛

أ. إن الأمن يعني (جملة المبادئ والقيم النظرية للأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية

---

(1) Steven chan, International relations in perspective: The pursuit of security, walfare and justice, macmilanpubllshing company. N.y, 1984, p.p.71-72.

(٢) للمزيد عن هذا التدبير، ينظر: علي محمد أمنيف، أثر القوة الناعمة في مستقبل الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص٧٨ وما بعدها. وكذلك أحمد غانم، البجعة السوداء ترسم سينايوهات الدولة الدينية والاحتلال / التفكك بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٩، يوليو، ٢٠١١، ص ١٥٨ .

(٣) محمد نعمة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٤) أكرم القش، تكامل أبعاد الأمن القومي العربي، في مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص٩٢ وما بعدها.

احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً[١]. ((وهذا ما لا يدرك عراقياً)).

ب. حاجة الأمن الوطني إلى إستراتيجية عملية تمثل إطاراً لاماً لما ينبغي تحقيقه أو السعي إليه من أهداف[٢].

وعليه فإن الأمة (الدولة) الآمنة، هي الأمة التي تمتلك سر فاعلية أمنها الشامل، وهي الأمة القادرة على توسيع الفرص والأمل من خلال النمو البنّاء عبر حماية شعبها، داعمة بذلك اكتساب درجة عالية من الفاعلية والاقتدار في سوكها وما تتخذه من تدابير، فضلاً عما تولده من حث لاستبدال طرق الإدارة التقليدية للتحديات بأخرى ناجحة وذات قدرة على احتساب عائد الهدف بكل ما تعنيه من تحديد لدور القوة العسكرية دون تجاهل حيويتها[٣].

ونجاح الأمن الوطني يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الأساسية في مختلف المجالات. فإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة للدفاع عن الدولة، فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الأمة وتأمين حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها. وهكذا يبدو الأمن الوطني وكأنه ظاهرة قانونية وسياسية يتوافر فيها عنصر التنظيم القانوني وبالتالي يتحقق الربط بين الأمن الوطني وكيان الدولة على أساس أن الأمن الوطني هو حق الدولة في البقاء[٤]. وتختلف فلسفة أجهزة الأمن في معالجتها للقضايا الداخلية عن فلسفته عند التصدي للقضايا الخارجية وإن كان كلاً من الأمرين يهدف إلى المصلحة العامة للدولة. فالأمن يستجيب لضرورات الدولة الإستراتيجية. ويبقى السؤال، أين نحن من كل ذلك؟.

---

[١] للمزيد عن هذه الرؤية، نظر: جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٢.

[٢] عن هذه الحاجة، ينظر: محمد نعمة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١١٣ وما بعدها.

[٣] منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟، مكانة الاستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، الطبعة الأولى، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٥ وما بعدها

[٤] عن هذه الحقيقة والاقتراب منها، ينظر: مصطفى علوي سيف، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي (سلسلة مفاهيم)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٤، ٢٠٠٥، ص٨ وما بعدها.

ثالثاً: الأمن الوطني العراقي... والبحث عن الذات.

لعل من أولى حيثيات الإجابة على ما تقدم من سؤال، تكمن في التأكيد على أن الأمن الوطني العراقي أبان النظام السابق، كان مرتهناً بتدابير إستراتيجية دون أفق شامل لما يتوجب صياغته من خطط الحماية وصيانة الحرم العراقي وقيمه الإستراتيجية ومعوقات وجوده ودرء التهديدات الداخلية التي يتعرض لها، مما كان له انعكاس مباشر على حقيقة الأمن الوطني العراق بل وإدراكه لدى الآخر[١].

فمن المعروف إن الأمن الوطني العراقي في زمن النظام السابق لم يكن ليعتمد على المواطن والوطنية كونه نظاماً شمولياً. فقد كرس الأمن بأجهزته المختلفة لضمان حماية السلطة ورموزها، وممارسة أشكال مختلفة من الترهيب والترغيب لتحقيق غاية البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة وتكريس كل موارد الدولة لصالح النظام وأمنه وليس لصالح الدولة وبنائها. وهذا الحال، جعل الأمن الوطني العراقي يتميز بحساسية مفرطة كونه يتعرض إلى جملة من المتغيرات المتسارعة بحيث لا تدع مجالاً لصناع القرار والمعنيين بالشأن الأمني من الإحاطة بكل تلك المتغيرات والتعامل معها[٢].

وهذا ما يكشف بوضوح عن قصور إدراكي وإرباك عملياتي في صياغة إستراتيجية موثوق منها للأمن الوطني العراقي الذي ظل عقوداً طوال بعيد عن إدراك معطيات البيئة الإستراتيجية، وعن ما ينبغي رصفه من أهداف بدت بتواتر بعضها وكأن العراق خارج ما تمر به المنطقة من تفاعلات ومتغيرات[٣].

ورغم كل ذلك بقي الأمن الوطني العراقي، المعطى الأكثر تعرضاً وتفاعلاً مع ما يجري في محيطه الإقليمي والدولي، فلا توجد قضية أو مشكلة أو تطلع في إقليمه، إلا وكان للعراق نصيباً

---

[١] منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨ وما بعدها.

[٢] منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، دراسة في خيارات المرحلة القادمة، الطبعة الأولى، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٨-٢٩.

[٣] عن رؤية الآخرين لهذه الحقيقة، ينظر: محي الدين صبحي، عرب اليوم، صناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٨ وما بعدها.

منها تأثراً أو تأثيراً. ومن مشاهد الأمن الوطني العراقي حالاً وأداءً، المعيار الأكثر قدرة على اختبار منعة أو هشاشة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. والتاريخ السياسي الحديث لتفاعلات المنطقة تشير إلى حزمة جهود بذلها العراق في إدارته للقضايا والأزمات الإقليمية، العربية منها عموماً والخليجية خصوصاً، فضلاً عن الأحداث التي لمتّ بدول جوارهما[1]. ولكن ما أن اقترب ميعاد الغزو الأمريكي على العراق، كان الواقع الإقليمي والعربي، وكأن قواه تنتظر الفرصة للانقضاض على العراق، سيما بعد أن قدمت الحسابات الخاطئة لقياداته مقتربات أداء فضلى لتلك القوى، لذلك ليس من المعيب النطق بحقائق التمازج بين تدهور الوضع العراقي مجتمعياً لاسيما الأمني منه وبين الرؤى الإقليمية حيال الأمن الوطني العراقي. فتدهور معطيات الأخير فسح الباب واسعاً للدول المجاورة للتلاعب في حيثيات إعادة بنائه، وجوداً وأداءً[2].

ويرى بعض المحللين والمهتمين بشؤون الأمن، إن الاحتلال الأمريكي للعراق، والانسحاب منه، وإن أفقد العراقيون أسرار بناء ذاتهم، إلا إنه أيضاً عوقّ كل جهودهم في بناء مدركاتهم الأمنية، بعد أن أصبح الإرهاب هو المتغير الأكثر فعالية وعنصر الاستنزاف والإرباك للرؤى والإمكانات العراقية. فالقيادات العراقية على مختلف مشاربها لم تزل دون حدود تصور لما ينبغي القيام به اللهم إلا مقاومة الإرهاب ومعالجة تداخل خنادقه[3]. الأمر الذي جعل القوى الإقليمية تنظر للعراق كمحنة لا كساحة فقط، يستوجب الخلاص منها بشتى السبل، حتى لو استدعى ذلك تقويض النموذج الديمقراطي العراقي الذي لم ينظر إليه كحالة تغيير سليمة وصحية،

[1] للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار وسعد ناجي جواد، الخليج العربي في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٦، ١٩٩٤، ص٢٦ وما بعدها.

[2] للمزيد ينظر: المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤، ص٣٨ وما بعدها.

[3] فرقان شربة، الدور الإقليمي للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١٢، ص٨-١٢.

بل حمّل بعناوين طائفية – دينية تلونت بها السياسات الإقليمية بوضوح[١]. وهذا ما كشفت عنه أحداث سوريا وداعش معاً.

وربما هنا يكمن تواضع الإحساس بالتحسن الأمني في العراق، فالإرهاب يمثل تحدياً مجتمعياً للعراق لا تحدياً أمنياً فحسب. وعلى ما يبدو إن ذلك الإدراك مازال غائباً، ومع ذلك مازالت مكافحة الإرهاب تمثل أولوية أمنية فحسب. الأمر الذي ساهم في ضبابية ما يجري في العراق، فضلاً عن كونه بوابة للتدخلات الإقليمية والدولية. فقد مللنا أداء القوات الأمنية وترهل أدائها، التي أصبحت بمجملها مجرد (حصاة) للضحايا والخسائر ليس إلا، والشعب بمختلف فئاته مبتلى. الأمر الذي سببّ ارتداداً واضحاً للخيار الديمقراطي، لا للأمن فحسب والذي ساهم بدوره في تنمية ذلك الارتداد... عندها تكون المحنة بأجلى صورها[٢].

ولعل النقطة الأصعب في إدارة العلاقة بين الأمن الوطني العراقي وامتدادات أدائه الإقليمي تكمن في اختلال النظر لما يستوجبه الواقع العراقي من إدارة... فتارة تصبح القوى الإقليمية عنصر تهديد، وتارة عنصر تفاعل، ليس لعدم وضوح الرؤية فحسب، بل لأن العراق وأمنه مازال يتعرض لتهديدات إقليمية ودولية، اتخذها الداخل غطاء له. فالإرهاب تم استدعائه والقوى الإقليمية تبحث عن جدران صد منه، والقوى الدولية ترغب بالإثنين معاً[٣]. كل ذلك يجري تحت يافطة التفاعلات (المتغيرات) الإقليمية والدولية. ولكي نتحقق أكثر لا بد لنامن بلورة الرؤى حيال ما تلعبه القوى الإقليمية من أدوار، تلك القوى التي تبرر تدخلاتها في الشأن العراقي بمخاوفها من انسحاب ما يجري في العراق من أعمال عنف إلى بلدانها، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية (عرقية وطائفية)، وانسحاب أزماتهما إلى بلدانها. والأكثر منه أن بعض تلك القوى لم تزل تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق، وترى أن الخلاص يكمن في إعاقة عملية

---

[١] عن هذا التلون ينظر: منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران)، دراسة في إشكالية الاحتلال المزمنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٩-١٠، ٢٠٠٥، ص٢٧ وما بعدها.

[٢] عن ملامح ذلك الارتداد ينظر: منعم صاحي العمار، كيف نفهم العراق؟، نشرة قسم الإستراتيجية، قسم الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص٦-٧.

[٣] للمزيد ينظر: أياد نوري محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨ وما بعدها.

التغيير وإخوائها من محتواها، بكل ما تجره من اختلالات أمنية، كان آخرها أحداث الموصل في حزيران ٢٠١٤[١].

رابعاً: الأمن الوطني العراقي... ومدركات دول الجوار.

١. تركيا.

بدت تركيا وعلى أثر صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وكأنها امتلكت مقود الأداء الإستراتيجي الإقليمي. فعمقها الإستراتيجي تجاوز الشرق الأوسط، إلا أن الأخير احتل مكانة قصوى لديها، كونه يمثل بوابة لتركيا لنفض ما أوصم الغرب بها من نعوت آخرها إنها (دولة هامشية، طرفية). فأخذت تزاوج بين مطمحين، كأن قادتها امتلكوا سر التلاعب بالذهنية التاريخية لشعوب المنطقة، فهم علمانيون وإسلاميون بالتصرف، وهم أوربيو المطمح بأدوات إسلامية، وشرق أوسطيون بالمصالح[٢].

وما أن جاء الاحتلال الأمريكي للعراق، بكل ما حمله من مطامح مزدوجة حيث (جعل العراق نموذجاً ديمقراطياً، وجعله ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب كذلك)، وجدت تركيا ما يعينها على مقابلة ذلك الازدواج، بأزواج مرتبة يصعب حصرها، قانونها الأساس ليس المصلحة فقط، بل القيادة. وهذا ما أثبتته موجة الربيع العربي الذي اختلطت فيها تجليات الديمقراطية مع الإرهاب. وهكذا بدت تركيا من أشد الأطراف الإقليمية خطراً على الوضع العراقي. ومما زاد من تلك الخطورة أن تركيا نظرت للعراق ولم تزل ساحة هياج واضطراب ينبغي التقرب منها بحذر، طالما بدت مصالحها مصانة وتتطور باضطراد. الأمر الذي جعل توجهها حيال العراق أقرب إلى التحسب والانتظار لاسيما بعد أحداث الموصل في حزيران ٢٠١٤، أكثر منه تجاهلاً[٣]. لذا تراقب لعلها تقبض على مقترب تديم بها سياستها من حيث انتهى الآخرون لتبرير ما تحمله من

---

(١) وهنا لا بد من تذكر الدور القطري في هذا الشأن. للمزيد ينظر: ياسر القطارنة، حالة خاصة، كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، ٢٠١٢، ص٢٩ وما بعدها.

(٢) عن أسرار إفصاح الاتراك عن هويتهم ومنذ زمن توركوت أوزال، وعلى وفق نظرية الكرسي الدوار، ينظر: منعم صاحي حسين وسعد ناجي جواد، الأمن التركي بين مهمتين، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٢-٣٣. وكذلك:

J.Mc Carthy and C.Mc Carthy, Who are the Turks?, The American Global Education, N.y, 2003, p.p.2-3.

(3) Washington post, 21-9-2014,p.11.

توجهات ولتقف على التل لحصاد المكاسب. فالوضع وإن كان خطراً يستدعي من تركيا الانشغال به، إلا إنها سوقت نفسها كطرف مطلوب لا كطرف يفرض نفسه. فالمصالح جاذبة لا تستدعي الصناعة. وهنا بدت تركيا أكثر من الولايات المتحدة ذرائعية[1]. الأمر الذي يجعلنا، حفظاً للأمن الوطني العراقي، ندعو إلى شحذ الأذهان لتحويل ما تضمره تركيا من تهديدات للعراق، إلى عنصر إدامة وتفاعل، مقابل الجذب التركي بتفاعل منضبط خاصة وإن ساحة البناء الأمني للعراق بعد أحداث الموصل تتم على مقربة من حدودها، والتي هي بالأساس حدود الناتو أيضاً. وهنا تبدو السياسة حاضنة للأمن.

٢. إيران.

أما إيران، التي يرى بها الكاتب، رغم كل ما يحيط بأدائها داخلياً وخارجياً من تهم، ورغم طرح ذاتها كقيمة على إدارة ما يجري في العراق تحت يافطات إسلامية، إلا أن سلوكها واضح لا تحتاج إلى فك طلاسمه. فهي تعلن جهاراً نهاراً بأنها حرة طليقة في العراق وسلوكها فيه مباشر غالباً ما يغطي على عراقية الرؤى المطروحة لبلورة إستراتيجية أمنية[2]. فالأداء العراقي ضد داعش عنوانه إيران، إداءً وموازنة. وبهذا فهي كما كنا نقول دائماً، حاملة ميزان الاستقرار في العراق[3]. إلا أن العراقيين لم يتدبروا أمرهم مع إيران، ولم يبذلوا جهوداً في إخراج (التدخل، المعونة سمها ما شئت) لصالحهم. ذلك خلل كبير. فإيران على عكس من تركيا، عنصر نفور وصدام مع

---

[1] عن هذه الصفة ومدى صدقيتها، ينظر: رائد مصباح أبو داير، إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠–٢٠١١، الطبعة الأولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٥ وما بعدها

[2] لقد تبدى ذلك الأمر جلياً في ضوء تصريحات الساسة والقادة العسكريين الإيرانيين. وعن أسرار هذه الجرأة ينظر: منعم العمار، إيران حاملة ميزان الاستقرار في العراق، التقرير الإستراتيجي العراقي الأول، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بابل، ٢٠٠٨، ص١٥٩ ما بعدها. وعن دوافع تلك الجرأة أيضاً ينظر: مجموعة باحثين، التنافس الإيراني – التركي وانعكاساته على العراق، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد ١٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٢٤ وما بعدها. وكذلك سكوت ريتر، استهداف إيران، حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، الدار العربة للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٨–٢٣.

[3] منعم العمار، إيران حاملة ميزان ...، مصدر سبق ذكره، ص١٦١. وكذلك تقرير مجموعة الأزمات الدولية، الانخراط الأمريكي – الإيراني، المشهد من طهران، ٢٠٠٩، ص٣.

الغرب إحساساً ومصالح، والخشية كل الخشية أن يكون العراق ساحة لذلك الصدام،، لذا ينبغي على العراقيين التعلّم من تركيا في إدارة ملفهم الأمني. فالمعونة الإيرانية لم تكن دون ثمن، ومجابهة الإرهاب ستكون نتيجتها مصلحة إيرانية، وسيتحول التفاعل الحاصل الآن في العراق إلى تهديد واضح لا كما يراه العراقيون، بل كما يراه الأمريكان ومن خلفهم[١]. الأمر الذي سيخرج الوضع من السيطرة وستجد إيران من العراق متكئاً لها. صحيح إن العراق بحاجة ماسة إلى الإيرانيين، إلا إنه بحاجة ماسة أيضاً إلى نظم إدارة كي لا يتحول العراق إلى سورية ثانية. فالإيرانيون يريدون أكثر من سورية للمساومة مع الغرب وأمريكا. وكأنهم قرأوا جيداً أسرار ترهل الأداء المقصود للتحالف الدولي[٢]. لذا فإن العراقيين مدعون إلى بناء مقتربات حساب منطقية لإدارة ملفهم الأمني إقليمياً بالمناورة مع الإيرانيين لا السير خلفهم.

٣. العرب عامة والخليجيين خاصة.

لم يكن حال العرب بعد أحداث الموصل ٢٠١٤ بالمشجع للنظر إليه كمتغير يمكن من خلاله تلمس المعونة لمعالجة ما يمر به الأمن الوطني العراقي من اختلالات، فهم ضحايا نوع آخر من الارتباك، فقدوا من خلاله الإرادة في التدبّر ومعونة بعضهم بعضاً. إلا الخليجيين الذين مازالوا عنصر أداء فعال لصياغة نمط جديد من سيادة يكون فيه المال السياسي هو المتحكم[٣]. وتلك سبة قديمة. إلا أن الذي حصل بعد حزيران ٢٠١٤ جعل الخليجيون أمام محنة إستراتيجية مفادها، أن الأهداف في الإقليم ليست بمجملها تدار بصيغة التدخل واستخدام المال السياسي، فالثورات والاضطرابات الداخلية (الطائفية والعرقية) وتصاعد حمى الإرهاب بحاجة إلى إدارة أكثر مما هو معتاد من قبل. وذلك الإدراك يمكن أن يكون بوابة للعراقيين للاستفادة منه على الأقل لتحقيق تصور أو مرسى لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الإقليمية في المنطقة. فالإرهاب لم يعد

---

[١] عن هذا التحول وموجبات قياسه، ينظر: عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٥٢-٥٨. وكذلك حسين شلوشي، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغط التداعيات السورية، مجلة حمورابي، العدد ٤، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٧٠ وما بعدها.

[2] U.S. Today, 21-10-2014.

[٣] عن الأصول المبررة لهذ الحكم، كواقع وكنتيجة، ينظر: منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨-٥٠.

وسيلة فضلى لدى الخليجيين لاستنزاف ضدهم، والأمريكان باتوا على يقين بأن الحسابات أو الإدارة المحلية لمشاكل المنطقة، تجعل الأخيرة خارجة عن سيطرتهم، لذا سنرى الأمريكان أكثر تصلباً لمسايرة الخليجيين وسيكونوا حلفائهم لاسيما بريطانيا وفرنسا أكثر شدة مع الخليجيين[١]. وهذه فرصة مثلى لإعادة ما أفسده الخليجيون من أوضاع مع العراق، خاصة وأن تحجيم الدور الخليجي هذا يتوافق أساساً مع تحجيم الدورين الإيراني والتركي معاً. وهنا تكون لعبة السياسة إطاراً لترميم ما أفسده الإرهاب أمنياً في العراق.

وعليه، فإن الأمن الوطني العراقي، لا يمكن أن يرى بغيته دون بناء مقتربات عملية محملة بأهداف ذاتية، ترى فيه حال العراق كدولة معافاة لا دولة مستباحة خاصة وإن الأوضاع الإقليمية هي من تتطلب ذلك. فقلب الموازين بعد أحداث الموصل ينبغي أن يستثمر بالانفتاح والتفاعل، ولكن ذلك لا يكون دون متطلبات.

خامساً:الأمن الوطني العراقي..والولايات المتحدةالأمريكية..ترهل مدرك وتناقض سياسات.

قطعاً، لا أحد يلام هذه الأيام، لاقترابه من المنطلق التاريخي ومنهجيته، عند تصويره للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط عامة، والعراق خاصة، ليس لما تحويه تلك الإستراتيجية من مفارقات أو تناقضات بين أحلام تدار بصيغة الواقع، وواقع يدار بصيغة الحلم، بل لأن الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة وكقوة عظمى، ساسة وصناع قرار، مازالوا شغوفين جداً بالبحث عن أسلوب برزخي (مصطلح فلسفي يشير عبره مستخدموه إلى الزمان وآفاقه) لإعادة التركيبة الآيديولوجية – التاريخية لأفعالها، كمرجعية تفسير وتحليل وتصفية لحسابات مع معضلات مازالت تتحكم بسلوكياتها منذ عام ١٩٥٠. ولسان حال ساستها يقول، اليوم فقط أخذنا نتلمس خطايا طموحنا المفرط الذي اقترن بمكانتنا كقوة عظمى وحيدة[٢].

---

[١] هذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي هولاند ووزير خارجيته فابيوس، وكذلك رئيس الوزراء البريطاني كاميرون أثناء لقاءاتهم مع القادة الخليجيين. للمزيد ينظر:

- **New York Times, 12-11-2014.**
- **Times, 22-11-2014.**

[٢] هذا الإدراك لم يكن وليد عام ٢٠١٤، بل كان متبلوراً مع ما عانته الولايات المتحدة الأمريكية من جراء احتلالها للعراق. للمزيد ينظر:

وغالباً ما تعرف الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠١ بأنها صنو الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وهذا ما يجعلنا نؤسس مقترب تحليل للإدارة الأمريكية لتلك المهمة. فنجدها وقد انعقدت بأفعالها على تأويلات خارج نطاق الزمان وتاريخيته. والمحلل المحترف، وأن يجد مشروعية في ذلك، إلا إنه مجبر على التنبيه إلى عنوان وطبيعة المهمة الرئيسة التي رهنت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بها. فهي وأن ترى بنفسها قيمة على العالم وشؤونه، إلا أنها لم تزل محاصرة بآلية القياس التي استخدمتها في صيانة أمنها القومي الذي بدا هو الآخر صنواً للأمن الدولي وما تعرض له من تحدٍ في ١١ أيلول ٢٠٠١، ألا وهو الإرهاب، وإن فترت حماستها عن مكافحته مع مجئ أوباما للحكم، فتارة تراها وقد هجرتها، وتارة أخرى تحاول استخدامها كمتغير كما هو الحال مع موجة الربيع العربي وامتداداته، التي تعد نسخة من ترتيبات الحال ضمن إطار مكافحة الإرهاب(١).

وهذا الأمر عانى منه أوباما كثيراً، فدعوة الأخير لإصلاح الإستراتيجية الأمريكية وتزويدها بممكنات الانفتاح على مجمل الخيارات التي تكتظ بها السياسة الدولية، بدا وكأنه يصارع ذاته تبعاً لارتباط مخرجات ذلك الانفتاح بالمهمة الرئيسية (مكافحة الإرهاب) وامتداداتها. وليغدو الصراع ذاتياً بين رؤى قافزة للواقعية، وبين رؤى نشدها للارتداد تاريخياً حيث الوفاء للرؤية الآيديولوجية وآلية تسويقها حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان. ذلك الصراع الذي بدا محل تأويل شديد دفعت ثمنه الشعوب بل الدول لاسيما في الشرق الأوسط التي تحملت وزر وملامح ذلك الصراع، لتترك الولايات المتحدة الأمريكية تلك الدول لانعكاسات هروبها عن مكافحة الإرهاب بعد أن جعلتها مهمة وطنية/ داخلية لدول الشرق الأوسط ولتنأى بنفسها عن خيارات كانت هي سبب في تعطيلها. فانتشار الإرهاب وتصاعد حدته، كانا نتيجة لفشل الولايات المتحدة في

J.Bruce and J.Stesman, Power and responsibility: Building international order in an era at Transnational threat, Washinton, D.C. Brooking, institution press, 2009, pp.71-80.

(١) عن هذه الرؤى ومصداقيتها في الواقع ينظر:

C.Dale, National security professional and interagency reform: proposals, recent experience, and issues for congress, congressional research service, September, 201, p.17.

مكافحته وضبطه، بل وتخليها عن الساحة المركزية لمكافحته حيث العراق ليغدو بذاته البداية والواقع والنهاية(١). وهذا ما لم تدركه الولايات المتحدة نفسها إلا بعد احداث الموصل حزيران ٢٠١٤، وتصاعد حدة اللوم لإدارة أوباما لتواضع وبروقراطية ردها على أحداث الموصل وعدم وجود خطط تصورية لما يمكن أن تدار به الأزمات، حتى بدا البعض محقاً في القول، إنه الزمن الفريد الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية حيث فقدانها لنموذج محدد لإدارة الأزمات، اللهم إلا تأكيدها المستمر على ضرورة تفعيل دور الدول الأخرى ليعملوا كأطراف لإدارة التهدئة لما يمر به العالم من أزمات محورها الإرهاب(٢). فيا ترى ما هي فرص عودة الولايات المتحدة لذاتيتها حيال هذه القضية؟.

منذ تسنم أوباما لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكان سيما صناع القرار منهم، يحاولون الابتعاد ما أمكن عن إدارة ما يجري في العراق على أرض الواقع باعتبار ما جرى بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١ فيه، هدف، واقع سمها ما شئت، قد تجاوزه الزمن، وصفحة غير مرغوب بتكرارها إنها أثم كبير ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية بحق ذاتها قبل أن ترتكبه بحق العراقيين. وهذا ما عكسه ويعكسه الحراك الشعبي (المنظماتي) أمريكيا ضد أقطاب إدارة بوش الأبن.

هذا الكلام ليس مجرد فذلكة كلامية يحاول الكاتب لفت النظر إلى ما يقف خلفها من أفكار، بل هي حقيقة رسختها الوقائع على الأرض. فأوباما المبتعد عن المحافظين الجدد بعد الشرق عن الغرب، كان ومازال متطرفاً بحساباته المنطقية. صحيح إن ثقل الداخل حمله أكثر مما يحتمل من هواجس خوف، وإن ترتيب الحضور الأمريكي دولياً بدا مهمة شاقة لا تكتفي بإلغاء إستراتيجية مكافحة الإرهاب، إلا أن ما يجري في العالم يتجاوز العقائد الإستراتيجية الأمريكية

(١) **لعل أول من لمح إلى ذلك أمريكياً هو كونداليزا رايس. ينظر: كونداليزارايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية، واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٦-٨.**

(٢) **فيما يرى آخرون إن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف الربيع العربي، ساهم في تجاهل ما يمر به الشرق الأوسط من تصاعد للجماعات الإرهابية. للمزيد ينظر: محمد السعيد ادريس، اتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، ٢٠١٢، ص٣٨ وما بعدها.**

ومبادئها. فضلاً عن أن أوباما الرئيس الوحيد على الأقل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يجرب حظه في حرب تخلده تاريخياً، كما اعتاد رؤوساء الولايات المتحدة على ذلك، على حد قول الكاتب المصري محمد حسنين هيكل[١].

لقد أشر الوضع في العراق، وما يجري في أفغانستان والمنطقة العربية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تجريب خيارات الإشراف على حيثيات التفاعل غير المنضبط في المنطقة ودولها داخلياً وإقليمياً للوصول إلى حافة ما تراه مناسباً أو قلّ إنضاجه لصالح رؤية جديدة ستشهد النور، كما نعتقد في النصف الأول من عام ٢٠١٥، لتكون مسؤولية الرئيس المقبل بأدوات إقليمية لا بأدوات أمريكية[٢]. وهنا تكمن ذرائعية الولايات المتحدة وأنانيتها المفرطة. فالواقع الدولي يجبر الجميع على الاعتصام بما تراه الولايات المتحدة من خطط وسيناريوهات وأداء، تكون فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر بوجود الدولة الوطنية من الأساس[٣].

وربما هذا هو السر في إمعان إدارة أوباما لحد الحظة، في إستراتيجية النفس الطويل رغم كونه نفس مشؤوم ثقيل على حد قول مايكل هارود/ المعلق السياسي لصحيفة الواشنطن بوست، تعيد بنا وبذاكرتنا إلى سني النصف الأول من القرن التاسع عشر أوربياً وإلى ثلاثينيات القرن العشرين عندما كانت أوربا في محنة أسماها دبلوماسيها بـ(سنين الجراد)[٤]. فالشرق الأوسط يمر بسنين جراد، بكل ما تحفل به من ملامح، حيث إحلال النزعة الطائفية محل السياسات المبصرة تحت حمى الواقعية، وإحلال الذاتية (الخاصة)، الأدنى من الوطنية كبديل للشمولية ودرءاً لأية عودة محتملة للنزعة القومية. إنها خطة قديمة ولكن بلبوس جديد حيث صياغة مظاهر (الهوية الفرعية) بكل ما تحققه من تفتيت للأمم والأوطان، كطعم لإنهاء ظاهرتين، الأولى القومية، والثانية

---

[١] عن هذه المقارنة ينظر: منعم العمار، أمريكا وصناعة العدو، دراسة في عملياتية الإرهاب، دراسات عراقية، العدد ١، ٢٠٠٦، ص٦–٧.

[٢] للمزيد عن هذه الرؤية ينظر: معمر منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣–١٩٤.

[٣] هذا ما خلصت إليه مجموعة الأزمات الدولية. للمزيد يراجع: مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة للتأمل في تبعات الديناميكيات السورية، تقرير رقم ٣١، تشرين الثاني، ٢٠١١، من خلال الرابط التالي:
http://www.crisis group.org

[٤] منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٤–٤٥.

(الظاهرة الدينية) التي ستغدو محل نفور شعبي. فالمرحلة القادمة هي مرحلة البناء الذاتي وبخسائر ذاتية، ولكن بإشراف دولي يستند في حيثياته على ما يسمى الآن بالتحالف الدولي، تعيد فيه الولايات المتحدة هيبتها الإستراتيجية، وبخطة استعمارية جديدة تتجاوز حتى وصف الامبريالية[1].

ما تقدم يمثل جزء من نظرة شاملة تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ القناعة بها كدرب من دروب (تسويق) خططها رغم كلفها الوقتية الباهظة، فحملة مكافحة الإرهاب (العدالة) كما يرى بها الأمريكان، سيما في زمن أوباما، فشلت فشلاً ذريعاً، فكانت إدارتها قريبة من الخصوم بعيدة عن الحياض/ المصالح الحيوية للولايات المتحدة. أما اليوم وإذا بوقائعها تنتشر كما يرى البعض، على حواف الحياض. فلا إيران منطقة عازلة عن الناتو في أفغانستان ولا كردستان عازلة عنه(العراق). وأن الهدف من استمرار مكافحة الإرهاب ولو ظاهرياً، وإن كان ضمن إستراتيجية مقصودة، هو تفتيت العزم لدى الأعداء، .. ذلك الاستمرار ساهم مرة أخرى في استنبات الإرهاب بصورة غير مسبوقة سيما في الجناح الجنوبي للناتو، وذلك أمر غير محمود أوربياً أو أمريكياً معاً.

وترى الكثير من الدراسات، إن مقاربة الانتشار للإرهاب وأن ماثلت قوانين الطبيعة، فإنها ربما كانت من نتاج خط روسية – إيرانية، اعتلت صهوة الزمن وحاكت المنطق في الكثير من جوانبها، بل واستدعت التاريخ أيضاً. فتجربة نهاية السبعينات لدى السوفيت، وردة فعل الأمريكان في مجابهتهم عبر تنظيم القاعدة في أفغانستان، تحلّ تداعيتها هذه المرة على الأمريكان وأوربا عموماً طمعاً في تغيير موازين القوى[2]. فالقاعدة باتت بعيدة عن روسيا قريبة من الناتو، وإن اتخذت من العراق وسوريا ساحة انجاز فعل لديها. فالقاعدة الجديدة (البغدادي/ داعش) غير قاعدة الظواهري، أنها لعبة جيوبولتيك، ولكن بمظهر القوة التي تستهدف الأوطان ولا تستهدف الأمريكان. وهنا بدا الوجود الإرهابي لـ(داعش) في العراق وسوريا، مؤقت ومحاصر من قبل روسيا

---

(1) J.J.Measheimer, Imperial by design, The national intrest, Washingtonm 2011, p.6.

(٢) وربما هذه المقاربة تصح بعد الجهود الروسية لإعادة الاعتبار لوجودها. للمزيد ينظر: شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية، الإنتشار النووي إنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٤٨ وما بعدها .

وإيران، فلا وصول للساحل ولا تهديد لتركيا أو على الأقل كردستان. المهم إشارة إلى فعل الممكن الذي يعطي للآخر رسالة مفادها (إن الواقع يحتم تقديم المزيد من التنازلات والتهدئة). وهنا بدا البعض محقاً في ربط حركة داعش بـ(٢٠ يوليو ٢٠١٤) موعد المحادثات النووية مع إيران، التي أرادت الولايات المتحدة تمديده إلى أجل غير مسمى، طمعاً في تجريد إيران وروسيا من الضواغط الإستراتيجية، لتتفرغ لإدارة ما حصل بعد ٩/٦/ ٢٠١٤، وليكون الخاسر الوحيد هو العراق، نفي من الخارطة وبأسلوب جديد، وهذا ما حصل في نهاية نوفمبر ٢٠١٤. عندما أجلت المفاوضات بين الطرفين إلى أجل غير مسمى.

مرة أخرى إنها لعبة جيوبولتيك، وتبادل ممكنات القوة لقوى دولية ولكن في الشرق الأوسط، طالما بدت الوسيلة والمهمة جاهزة. وهنا بدت مكافحة الإرهاب متغيراً إقليمياً لا دولياً فحسب، يتوافق مع ما أرسته حكومة بوش الأبن من أن العراق هو ساحة مركزية لمواجهة الإرهاب(١).

من جانب آخر، كانت الحملة المناهضة للإرهاب، وحتى عام ٢٠١١، ذات بعد دولي أو قل مسؤولية دولية، وحالما ألغيت هذه الحملة من الأجندة الأمريكية ... بدت التنظيمات الإرهابية أقوى عوداً أو أصلب، وأكثر انتشاراً وأوسع مساحة سيما بعد انتفاء العدو الموصوف آيديولوجياً من قبل القاعدة وتنظيماتها، من الساحة حيث الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب من العراق، ليغدو وجودها مزيجاً من أفعال دولية مناهضة للأمريكان تحاول جرهم إلى مواجهة جديدة، وأفعال إقليمية حليفة للأمريكان وتحاول التأثير دولياً، إنها معادلة يصعب حسمها، وإن اتخذت من موجة الربيع العربي ميداناً لها، لتأخذ منحى آخر حال هدوء تلك الموجة، حيث المنحى الطائفي(٢).

الولايات المتحدة + دول الخليج + سنة ←—— روسيا + إيران + شيعة

(١) عن ذلك ينظر وبالتوافق مع مشروع بوش الأبن المسمى (تحدي الجيل)، منعم صاحي العمار، منازعات الذات، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٨–٤٩.

(2) **Lars Ersiev Andersen, Bahrain and the global balance of power after the Arab spring, Danish institute for international studies, Coopenhagen, 2012, p.p.16-19.**

وكلا الطرفان يقيمان أفعالهما على تفتيت الأوطان وإعلاءً للهويات الفرعية.

فيا ترى ما هي مكانة ما حدث في العرق بعد ٢٠١٤/٦/٩ في هذه المعادلة؟

ابتداءً، لقد أفرزت موجبات الرصد لما يمر به العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة ووصفه بأنه ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب، حقائق عدة من بينها، إن الخطة الأمريكية بهذا الخصوص لم تتغير قيد أنملة. فالإرهاب مازال محافظاً على جذوته الاقتحامية، والوضع في العراق، لم يزل هو الآخر مربوط على كونه ساحة تصدٍ وتحدٍ له، والقوى الدولية والإقليمية تولت مهمة إدارة ذلك الخطر لعلها تقترب أو تتصدى للولايات المتحدة واستراتيجيتها في المنطقة سيما بعد موجة الربيع العربي. الأمر الذي يرد إليه كل ما يمر به العراق من محن متوالية خاصة، وإن الواقع العراقي بدا عاملاً مساعداً لتنامي خطر الإرهاب لا تطويقه. وفي ذلك انعكاسات يدفع ثمنها العراقيون الذين مع الأسف ركبوا الموجة وأخذوا ينظرون للإرهاب ومكافحته متغيراً كما هو الحال مع حكومة المالكي التي ارتضت بالإرهاب غطاءً لشرعيتها، فيما ارتضى الآخرون بالإرهاب مقترباً للنيل من الحكومة وهويتها[١].

وأساس ذلك، بكل ما يحويه من أخطاء، يتحمله الأمريكان والقوى الإقليمية.. بعد أن دفعوا المتضادات إلى نهايات غير معلومة مثل:

- الديمقراطية وترسيخ نموذجها الفتي ⟵ مقابل إرهاب مستأسد!!
- بناء نموذج ديمقراطي ⟵ الفرقاء هم وكلاء لمن هم خارج الحدود!!
- صورة الدولة كحليف للأمريكان على وفق اتفاقية سوفا والإطار ⟵ صورة الدولة كطعم لتحديات داخلية وإقليمية لا تأبه بحاجة العراقيين للاستقرار الإستراتيجي

إنها لعبة دولية خارج حسابات المنطق، على الأقل عراقياً . وكان على العراقيين حساب ذلك جيداً، عبر النظر إلى العملية السياسية إستراتيجياً لا سياسياً فحسب. وإن الأمور ممكن تسويتها لو عرف العراقيون مخرجاً لما هم فيه. إلا إنهم استسهلوا المهمة وأطمأنوا للأمريكان ورأوا إن الإقليم أجدى وأوفى لمطامحهم فحدث التضادد، بل الافتراق بين ما يطمح العراقيون سيادته

[١] كما حصل مع إدارة أوباما بعد انتخابات نيسان ٢٠١٤. للمزيد عن نظرة أوباما بهذا الصدد ينظر:

Mathew Levitt, Obama's national security vision, con fronting transnational threats with global cooperation, policy foues, No.107, 2010, p.18-22.

من استقرار لنظامهم السياسي، وبين ما أوكلت لهم من مهام من بينها مكافحة الإرهاب. وتصور معي ماذا كان حال الحكومة لو لم تكن مبنية بوجودها على مكافحة الإرهاب؟! بمعنى إنها تحتاج إلى عدو لكي تتحفز!!.

فالسياسة الخارجية العراقية كانت هي الأخرى ضحية للإرهاب، حالها كحال السياسة الداخلية، وألبست العملية السياسية لبوساً طائفياً مقابل الإرهاب، كما ترآى للآخر، وهنا بدت أحداث الموصل تحصيل حاصل في هذه الأيام، بعد أن اتفقت حواضن بعينها في أهدافها مع (الإرهاب) ولو من دون قصد تنكيلاً بالعراق من بوابة بعينها،وهذا ما وفر فرصة للأكراد لاتمام مقاصدهم. وهذه الرؤية كانت واضحة جداً للأمريكان وتصريحاتهم ومطالبتهم للحكومة العراقية في ضرورة بناء شراكة وطنية، وكذلك أوربا وغالبية الدول. فيما بدا الإقليم ودوله (غير العربية) هم الفواعل الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي العراقي لتبدأ فصول الطائفية بأجلى صورها، وليبدو الجميع وقد اقترب من المراد (ناطقين بهوياتهم الفرعية)، وإن كان ذلك تحت خيمة الدولة[١]. الأمر الذي جعل البعض يشكك في صلادة هذا الوضع، ليقرر مآل التقسيم والتفتيت كحل سلمي، وإنقاذ للعراق الموحد كما جاء بالدستور.

والمتتابع لتاريخ النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، يجد أن الإرهاب بوصفه تحدياً، كان محفزاً أساسياً من محفزات ديمومة التغيير بعد عام ٢٠٠٣، ففي كل خطوة بهذا الاتجاه، أو قل في كل توجه نحو مأسسة النموذج الديمقراطي، كان الإرهاب دافعاً لنظمية العملية السياسية كما هو الحال مع ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ وبدرجة أقل في ٢٠١٤، إلا في هذه المرة كان كاشفاً لعمق الخلل التي يعتري تلك العملية، بل فضحها كلياً. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال ذلك بفتح حوار معمق لتدارك الموقف حتى لو كلفها ذلك الأمر فتح قنوات إقليمية، طالما بدا الوضع في العراق دون طرف يعتد به وموثوق من قدرته على فتح حوار لرسم خارطة طريق تنقذ العملية السياسية، فكان العهد إيرانياً وسعودياً وتركياً، ليعاود العراقيون محنتهم ولكن هذه المرة بجراح أكبر، إرهاب داخلي، تدخل إقليمي، خطر مميت لوحدتهم.

---

[١] **عن هذا الخلل ينظر: فرقان شربة، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.**

وعليه، أرى إن الموقف الدولي وإن نجح في ترتيب خطة للخلاص من محنة الموصل، فإنه غير قادر على تخليص العراقيين من محنتهم الذاتية ما لم يمتلكوا رفيف المبادرة للإنقاذ، إنها المعركة التي طالما بشر العراقيون، شعب وساسة، بها وبزمنها الذي لم يحن بعد، طالما بدا الإرهاب متغير جاهز يتعدى حدود الموصل وعام ٢٠١٤. فيا ترى ما هو الحل؟!.

سادساً: الحل كامن في الإدارة!! وقيادة الأمن لا اللهاث وراء الأحداث.

لا مجال الآن، وبعد كل الذي جرى، إلا أن يتولى العراق إدارة أمنه، تلك الإدارة التي عدت لاسيما بعد خطة أوباما ٢٠١٤، حقيقة نسبية وسيطة بين الوجود الواحد للعراق، وما تتطلبه الظروف الحالية من غايات شاملة، فضلاً عما تمثله تلك الإدارة من مستودع جامع للقدرات المؤهلة لترسيخ وجود العراق كدولة، مكانة وقوة.

وإذا ما تحقق ذلك سيكون العراق، قد قلّل مما ابتلينا به عبر العقود المنصرمة، حيث نسبية الأمن، لصالح شموليته، وهو ما تقدمه الإدارة حيث المزاوجة بين عناصر الأمن التابعة والمستقلة معاً، ومراقبة التهديدات وحصر طبيعتها توطئة لرصف إستراتيجيات مجابهة، فضلاً عن بناء مقتربات مضمونة لتنمية القوى والقدرات المستهدفة. وإذا ما نجحت تلك التدابير، فإن الرؤى والتصورات تكون قد ولدّت رؤى مضافة موثوق منها، كبوابة لاكتساب المزيد من القدرات. وتتطلب تلك الإدارة:

أ. مفهومية عالية لمضامين السياسة الوطنية وأهدافها والموارد المادية والبشرية المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ ما ترصفه من إستراتيجيات أمنية. فالأمن، كمعطى، مهما بلغ من درجات التطور لا بد أن يخترق، وإن الحديث عن أمن متكامل ضرب من الخيال، والسياسة مهما بلغت من درجات الكمال والتقدم لا يمكن أن تحل محل الأمن. لذا لا بد للحكومة الجديدة من خلق توليفة محكمة بين المتغيرات المنشئة لحالة الأمن، وأن تقلل جدياً من التحسس النفسي لدى شعبها من مغبة تراكم الاختراقات الأمنية. فلا يكفي العزم على مجابهة تلك الاختراقات، بل العمل على تقليل تكرارها وحدتها (نوعيتها). فالأمن لا يتحقق بالسلاح وحده، بل لا بد من توسيع آفاق تمدده وشموليته، ولا بد من خلق شركاء لإتمامه رغم إنه يقع ضمن مسؤولية الحكومة. وهنا لا تخطى (عفاف الباز) بالقول أن الحكومة (الدولة) لا يمكن لها تحقيق أمنها، إلا إذا

ضمنت الحد الأدنى من النظام والاستعداد في الداخل والأهلية لدى شعبها لصيانتهما باعتبارها قاعدتا الأمن[١]. ولهذا تبدو إدارة الأمن الوطني، علم وفن، ينبغي للحكومة تعليّمه (تحديده) على وفق مبادئ مستوحاة من أسرار نشأتها إذ كما يقول أبن سينا (على الحكومة أن تفقه ما أسماه بـ (تدبير المنازل))[٢]، بمعنى إنشاء البيئة الحاضنة للأمن على وفق برامج إستراتيجية وافتراضات مجربة تقّرب واضعيها من بلوغ الأهداف المنشودة حيث الغاية الأساس هي الأمن. وهذا ما التقطته خطة أوباما ٢٠١٤ لا العراقيين!!.

ويرى (تشالز برنارد) في كتابه (وظائف التنفيذ)، إن إدارة الأمن الوطني، هي عملية تعتمد على الحس والبديهية ولا يمكن وضعها في قالب رسمي يلتزم به من هم في الميدان، بل لا بد للحكومة من تخطيط إستراتيجي عماده الموهبة في الشعور السليم بمجريات الأمور والحكم الصائب عليها والقدرة على الإحساس بما وراء الحدث وتجزئة الأحداث وتحليلها والموازنة بينها وإعادة تركيبها[٣]. فالحكومة عليها أن لا تتعامل مع الأمن ووقائعه كمستقبل مبهم كما يقول (سالزبرك)، بل لا بد من قيادة تعرف كيف تتحسب، وكيف تعمل، وكيف تصمت، وكيف تستخدم المرونة؟[٤].

وهذا ما يدعونا إلى تبني متلازمة جديدة بين الحكومة وقدرتها على خلق قيادات أمنية مجربة لها القدرة على إدراك الواقع والتحسب للمتغيرات وتوظيف الإمكانات. باختصار تعرف على أية أرض تقف على وفق ما تستهدي به من فلسفة سياسية حاضنة تتولى صياغة الأهداف والإفصاح عنها. وهذا هو سر الافتراق بين النظم الديكتاتورية والنظم الديمقراطية. فالأولى ترهن مقتضيات الأمن لديها برؤية قادتها وأهدافهم دون مشاركة الآخرين في تشكيلها، في حين أن النظم الديمقراطية ترى إن الأمن محصلة جهود جماعية. فأين العراق الديمقراطي من ذلك؟. للإجابة نقول، إنه وعلى الرغم من ديمقراطية الحكومة، إلا أن الأمن لديها لم يزل فاقداً لأخلاقيات

[١] نقلاً عن معمر منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

[٢] نقلاً عن بشير الوندي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٣] نقلاً عن محمود أحمد فياض، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٣.

[4] **Zalenik Abraham, Manayars and leaders, Are they different, Harrard buch the revew, 1977, p.p.41-43.**

السلوك المجتمعي، ربما هنا يكمن سر اختراقاته، وضخامة ما يتعرض له من تهديدات قيمية تنال وحدة الدولة وشعبها لا إجرائية فحسب.

فالاستقرار السياسي غائب، وكذلك العدالة الاجتماعية، فضلاً عن درجة الاستعداد العسكري للقوات الأمنية التي كانت ستنهار وجوداً وأداءً لولا الجهاد الكفائي. خاصة في ظل تواضع إدارة الحكومة لجميع مفاصل الحياة. الأمر الذي يجعل الحديث عن كفاءة الحكومة في إدارة الملف الأمني، في وضع كهذا، محل شك كبير، ما لم تعيد تشكيل إدارتها السياسية على وفق مبادئ تستقيم مع الوظائف المنشئة لأجلها. وهنا يبدو الإصلاح السياسي بوابة لإعادة تشكيل مقتضيات الأمن الوطني العراقي، بكل ما يتطلبه ذلك الإصلاح من تدقيق في نوعية القيادات وفاعليتها ومدى اتساق ما تحمله من مبادئ مع الإرادة الوطنية. وإلا ستكون جهات داخلية متعددة هي من يتولى صياغة الأهداف وتحديد المواقف بدلاً من الحكومة، كما نشاهده اليوم بعد إعلان خطة أوباما والتزام الحكومة العراقية بها.

وهذا يعني إن الأمن الوطني العراقي، بكل ما اتخم به من تحديات وتهديدات، لم يزل يعاني من كثرة الاجتهادات الداعية لتوصيفه من جديد، وسر ذلك يكمن في فقدانه للمشروع الوطني للإنجاز بعد أن أصبح العراق ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة. فالأمن الوطني العراقي ينوء تحت ظل تحديات داخلية، من أبرزها الأطراف المسلحة، والصراعات السياسية، والتوسع الكبير عددياً على حساب النوع، وتعدد الأجهزة والقيادات وتشتت ولائها، فضلاً عن توسع مهام الجيش الذي بدا حافظاً للأمن الداخلي لا الخارجي. كذلك تحديات خارجية منها، داعش، وتدخلات دول الجوار العراقي التي تجاوزت فكرة التدخل المجردة وإستراتيجيتها، لصالح تبني فئات اجتماعية وسياسية وطائفية وقومية ودعمها مالياً وسياسياً حتى أصبحت تلك الفئات سبباً في إثارة المشاكل للمجتمع بدل أن تسهم في حلها، علاوة على جماعات الجريمة المنظمة التي استغلت انفتاح الحدود والفوضى الأمنية لتحقيق أغراضها. الأمر الذي يتوجب كما يقول (بول جبلروي) الأستاذ في جامعة لندن، أن يكون الأمن قريناً بالهوية كحقيقة في الحياة السياسية. وهذا ما يجب على الحكومة تبنيه، هوية صاهرة لكل الهويات الفرعية

بما يضمن شرعية وجوده والاحساس بما يقدم من خدمات مجتمعية[1]. فالهوية الوطنية للقوات المسلحة، ضمانة الأمن ومستودعه، خاصة ونحن أمام بناء دولة عراقية جديدة لها هوية جامعة تتولى الحكومة بسياساتها الوطنية ترسيخها لا جعلها في مهب عصف دون مسارات تحكم محصنة لها، وبما ينهي ما ابتلي به العراق أمناً ووجوداً، حيث العنف الطائفي واستطالاته الإجرائية حيث الفدرالّة والتقسيم.

ب. بناء عقيدة عسكرية عراقية[2] تتكامل بمفرداتها مع القدرات المستهدفة. وهذا أمر طبيعي، لأن السياسة وهي الممارسة الفعلية للسلطة، لاسيما الخفية منها، لا يمكن لها أن تشكّل صورة حقيقية لمرادها دون رؤية متكاملة، كون ما تطمح إليه يخضع للقياس. وهذه سبة ابتلي بها من تطوع، شخصيات ومؤسسات، لصياغة عقيدة عسكرية للعراق الجديد تتحدد بموجبها صور الإمكانيات وطبيعة الأهداف وأجناس التهديدات وآليات معالجتها فضلاً عن نوعية القدرات التي يتوجب حيازتها، وذلك بسبب افتقاد الحكومات العراقية المتعاقبة لرؤية ما يتوجب فعله لبناء الدولة. الأمر الذي جعل الجميع، بسبب تداخل المواقف، في حيرة قاتلة يختصرها السؤال المركب مفاده كيف يمكن الانتقال من فكر الاحتلال إلى فكر التحرر؟ ما هو المفهوم والممارسة اللذان ينبغي أن ينبثقا من رحم الحاجة المعاشة عراقياً؟، وما هي النظرة الجديدة التي يفترض استخلاصها من وعي المرحلة المتخمة بالتحديات للقدرات العسكرية؟ وما هي أنماط أدائها؟ بل والأهم كيف يمكن للعقيدة العسكرية أن تحمل علاجات المحنتين، محنة الوجود (حيث مكافحة الإرهاب) ومحنة البناء العقيدي للجيش والقوات الأمنية اللذان يمران الآن بمراحل استنزاف قوى؟.

الإجابة على هذه الرزمة من الأسئلة، بدت مربوطة كلياً على توافر العقيدة العسكرية بكل ما تفصح عن ذاتها كمرجعية شاملة للأداء العسكري والإستراتيجي. خاصة وإن تلك العقيدة، على خلاف ما يظنه البعض بتخصيصيتها، تمتد عمودياً من أعلى التنظيمات السياسية في الدولة وتندرج حتى أدنى المستويات العسكرية إلى أن يصل أثرها في ثلاثة مستويات،

---

[1] **نقلاً عن معمر منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.**

[2] **منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة، التقرير الإستراتيجي الأول، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بابل، ٢٠٠٨، ص١٧٩ وما بعدها.**

الإستراتيجي والعملياتي والتعبوي. الأمر الذي لا يخطئ معه البعض، بضرورة صهر الأهداف السياسية في بودقة العقيدة العسكرية بغية معرفة القوات الأمنية على أية أرض تقف وما هي مهامها الأساسية، وما تهدف إليه من أهداف، طالما بدا الأمن مستودع الأهداف، ومحرك السياسة الخارجية، ومعيار الاستقرار للدولة. عند ذاك تكون مهمة الأمن تشاركية تستوعب الجميع وتتسق مع الاتجاهات الديمقراطية حيث بناء الدولة، شعباً وأرضاً، وحمايتها بعد أن فعل الاحتلال الأمريكي فضلاً عن الأحداث اللاحقة فعلها باتجاه انهيار الدولة. وهكذا تبدو العلاقة بين عقيدة البناء للدولة والعقيدة العسكرية، علاقة تكامل...، طالما بدت المحصلة متجسدة بالأمن، الهدف الأعلى للاستراتيجية العليا للدولة. وأي تخبط في دوامة الأولويات، سيجعل كل الجهود في مهب الريح، طالما بدت التحديات مجتمعية النسغ والتواتر والشمول. عندها نكون أمام ما يسميه البعض بـ(التكامل الإستراتيجي والأمني) وتلك حسب ما نظن المهمة الأولى للحكومة الجديدة، التي ينبغي لها أن تعمد إلى تطوير هياكل القوة وتزويد مستوياتها بالمرونة اللازمة لمواجهة التغييرات المتسارعة، مجابهةً وردعاً. وذلك لا يتم دون بناء مقتربات اتساق بين السياسة والأمن، بما يوازي الطموح الوطني للعراق كدولة. فلندعو إلى سنة صفر، نعيد بناء كل شيء من جديد.

Iraqi nayinal security and anti terrorism "stuay inm problematic adminsatration

Prof. dr: Muniem Al ammar Assistant Lecturer: Shaymaa Tarkan

Abstract

This study targets to research about the available opportunitiefor Iraq to face ISIS challenge and in the same tim to rconsider about its securty factors according to the right bases that can throught it to make use from the current experiment and its receptivity, especially after Al-Mosul event in 2014, on the both sides the provincial and international on condition that receptivity guarantee the durability in its national policy and adopt militry ideology and strategy which can result from it employ the changes in order to reach to the goal in quickertime and less cost.It is administration's dilemma by all its delails. The sources are available in all its types and the provincial, international change began and in the Iraq interest. Iraqies have nothing to do only to insist on their determinations and minds to manage the imge for what they are looking for from security and let their confrontation to ISIS not only challenge for confronttion, but possession for acheivment and that is the stratege administration which suppose to attend in the Iraqi politicians minds. It is just acall and discharge of reliability.